

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلی بالشلف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية

استمارة المشاركة في الملتقى الدولي العاشر حول:

فعالية السياسة النقدية في الدول النامية: تجارب الماضي وتحديات المستقبل

الاسم واللقب	صرارمة عبد الوحيد	خلف الله زكرياء
الرتبة العلمية	دكتور	طالب دكتوراه
الوظيفة الحالية	أستاذ محاضر أ	
مؤسسة الارتباط	جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي	جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي
الهاتف المحمول	0772667119	0696978997
البريد الإلكتروني	serarwaheed@gmail.com	zakaryakhalfallah@gmail.com

محور المشاركة:

المحور الأول: السياسة النقدية في الجزائر.

عنوان المداخلة: سياسة استهداف التضخم كاستراتيجية جديدة لمواجهة التضخم في الجزائر.

الملخص:

تزايد الاهتمام بموضوع السياسة النقدية المستهدفة للتضخم في الدول النامية عامة والجزائر بشكل

خاص، خاصة بعدما أثبتت فعاليتها في بعض الدول على غرار كندا وتركيا.

تضمنت هذه الدراسة محورين أساسيين، يهدف المحور الأول لتبسيط الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة

بسياسة استهداف التضخم وكذا الشروط الأولية والعامة الضرورية لتطبيق هذه السياسة وتفعيلها. أما الجزء الثاني

فتناول اسقاط هذه الشروط على السياسة النقدية في الجزائر من أجل معرفة فيما إذا كانت هذه الشروط محققة أم

لا، وكذلك تطرقنا لتحليل وتقييم تجربة الجزائر في تطبيق هذه الاستراتيجية الحديثة لمواجهة معدل التضخم. ولقد

خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تقوم باتباع سياسة استهداف التضخم الخفيف، كما أن هذه السياسة لم تكن

فعالة في الجزائر نظرا لعدم توفر بعض الشروط الأولية التي تزيد من فعاليتها.

الكلمات المفتاحية: التضخم، سياسة استهداف التضخم، استقرار الأسعار.

Abstract :

The interest with the subject of inflation targeting policy has increased so much especially in the developing countries in general, and Algeria specifically, after it achieved a great success in some of the now-developed countries such as Canada and Turkey.

This study is structured upon two chapter representation, the first chapter sheds the light on some concepts related to the monetary inflation policy; the main and the general conditions to enable and enhance this policy. However, the second chapter attempts to project the former conditions on the Algerian monetary policy to investigate its effectiveness, so as analyzing and evaluating the Algerian experience in applying this strategy to face the increasing inflation rates. The study concludes that Algeria undergoes the inflation Targeting; nonetheless, it wasn't much effective due to the lack of many significant preliminary conditions.

Key Words : inflation, inflation targeting policy , prices stability.

مقدمة:

يعتبر التضخم مشكلة تعاني منها معظم الاقتصاديات في العالم نظرا للآثار السلبية المتعددة الناجمة عنها كانهخفاض معدلات النمو، انخفاض الميل الادخاري، وتدهور قيمة العملة داخل البلد، لذا تولدت قناعات لدى العديد من مثلي البنوك المركزية وواضعي السياسة النقدية في العالم بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون الهدف الأولي للسياسة النقدية، حيث أن ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير سنوات الثمانينات وعدم قدرة الاستهدافات الوسيطة التقليدية على تحقيق الهدف المنشود أدى إلى تسارع معظم الدول المتقدمة والنامية لتبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية سمي بسياسة استهداف التضخم من أجل السيطرة على الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

لقد أعطت الأحكام التشريعية المتعلقة بالأمر 04-10 المعدل للأمر 03-11 والصادرة في أوت 2010 ارساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية مبرزة ضرورة الانتقال نحو تبني سياسة استهداف التضخم كاستراتيجية حديثة لإدارة السياسة النقدية في الجزائر، وهذا ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي: " هل يمكن للسياسة النقدية المنتهجة في الجزائر حديثا أن تحقق الشروط المطلوبة لاستهداف التضخم ؟ " .

وللإجابة على هذا التساؤل قمنا بتقسيم البحث إلى محورين أساسيين:

أولا: سياسة استهداف التضخم: مدخل مفاهيمي.

ثانيا: سياسة استهداف التضخم كاستراتيجية حديثة لمواجهة معدل التضخم في الجزائر.

أولاً: سياسة استهداف التضخم: مدخل مفاهيمي.

تعد سياسة استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبياً لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال التركيز على معدل التضخم، وتتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطة النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة.

1. مفهوم سياسة استهداف التضخم وأنواعها.

1.1. تعريف سياسة استهداف التضخم.

يقترح **Liederman et savensson** تعريفاً واسعاً لسياسة استهداف التضخم اعتماداً على خبرات كل من نيوزلندا وكندا وفنلندا وإنجلترا: "إن استهداف التضخم هو عبارة عن نظام يتميز بتوافر هدف صريح كمي رقمي لمعدل التضخم من خلال تحديد: المؤشر، والمستوى المستهدف، ومجال التغير، والأفق الزمني، وتعريف الحالات الممكنة التي تسمح للسلطات النقدية بتغيير الهدف، وعدم وجود أهداف وسيطة أخرى مثل استهداف سعر الصرف أو المجمعات النقدية"¹.

كما يعرف استهداف التضخم بأنه: "النظام النقدي الذي لا يكون له هدف وسيط، وإنما يتم استهداف معدل التضخم بشكل مباشر"، حيث يتم تحقيق هذا الهدف من خلال اتباع ثلاث خطوات:

- تحديد السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق معدل التضخم المستهدف؛

- يجب أن يتنبأ البنك المركزي بمعدل التضخم في المستقبل؛

- مقارنة المعدل المستهدف بالمتوقع، فإذا كان المتوقع أعلى من المستهدف يتم اتباع سياسة نقدية انكماشية والعكس صحيح².

انطلاقاً مما سبق يمكن اعتبار سياسة استهداف التضخم أسلوباً جديداً وحديثاً تعتمد البنوك المركزية لإدارة سياستها النقدية مركزة على معدل التضخم مباشرة كاستهداف وسيط للسياسة النقدية، أما الهدف النهائي لها فهو تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل، وقد ظهر هذا الأسلوب في بداية التسعينات وبالضبط في نيوزلندا عام 1990.

2.1. أنواع استهداف التضخم:

تم تحديد ثلاثة أنواع لاستهداف التضخم³:

- أ. **استهداف التضخم الكامل:** يعتبر النوع الأكثر انتشاراً بالنسبة للدول التي يتراوح مستوى المصداقية فيها من متوسط إلى أعلى مع إطار من الشفافية التي تسمح للبنك المركزي بتحقيق أهدافه.
- ب. **استهداف التضخم Lite:** يكون هذا النوع عندما تتبنى الدولة سياسة استهداف التضخم بدرجة منخفضة نسبياً من المصداقية وهو النظام النقدي الذي يتميز بعدم قدرة البنك المركزي على استكمال هدف استقرار الأسعار بسبب انخفاض المصداقية، هذا النظام النقدي محدد للدول التي لها قابلية الاستجابة الكبيرة للصدمات، خاصة تلك التي تتميز بمؤسسات نقدية ضعيفة، والتي تعاني من وضع مالي غير مستقر.
- ج. **استهداف التضخم الانتقائي:** يكون هذا النوع عندما يتم اعتماد سياسة استهداف التضخم مع مستوى عالٍ من المصداقية والتي تساعد على تحقيق هدف استقرار الأسعار، كما لا ننسى أنه يجب توفر المعلومات اللازمة حتى يقوم البنك المركزي بالتنبؤ بمعدل التضخم خاصة أسعار الأصول المالية.
2. **متطلبات تجسيد سياسة استهداف التضخم.**

هناك مجموعة من المتطلبات التي تكيف البيئة المناسبة لنجاح تطبيق سياسة استهداف التضخم، حيث يمكن تقسيمها إلى متطلبات عامة، متطلبات أولية، ومتطلبات أخرى:

1.2. المتطلبات العامة لاستهداف التضخم.

تعد هذه المتطلبات تلك التي إذا نقص واحد منها في بلد ما لا يمكن أن نحكم على أنه يطبق سياسة استهداف التضخم، وقد حدد F. Mishkin خمسة متطلبات ضرورية لقيام استهداف التضخم⁴:

- الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط؛
- التزام مؤسساتي بأن هدف استقرار الأسعار هو الهدف الأولي للسياسة النقدية في الأجل الطويل مع الالتزام بتحقيق الهدف؛
- يجب أن يكون لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي؛
- زيادة شفافية السياسة النقدية ومصداقيتها من خلال التواصل مع الجمهور والأسواق المالية؛
- إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في إنجاز هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

2.2. المتطلبات الأولية (الأساسية).

تتمثل هذه المتطلبات في تلك المعايير المبدئية التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى تكون لسياسة استهداف التضخم فاعلية أكبر في تطبيقها، وعلى عكس الشروط العامة، فإن استهداف التضخم يمكن أن يكون فعالاً حتى في حالة عدم توفر بعض الشروط اللازمة لتطبيقه⁵. وتوجد ثلاثة شروط أساسية لفاعلية استهداف التضخم:

أ. استقلالية البنك المركزي.

وتعني الاستقلالية حرية البنك المركزي في رسم سياسته النقدية وتنفيذها من دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية، ولا تعني الاستقلالية بأي حال من الأحوال الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة، وانفراد البنك بتحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بينهما، وعليه فإن البنك يبحث عن الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وانتهاج الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف، مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام والتناغم بين السياسة النقدية والسياسة المالية⁶.

كما تشير استقلالية البنك المركزي ضمناً إلى عدم تمويل البنك المركزي لعجز الميزانية الحكومية من خلال التوسع النقدي وفي نفس الوقت عدم التقيد بالتمويل اللازم للقطاع العام بأسعار فائدة منخفضة أو الإبقاء على سعر صرف اسمي معين، وفي الوقت نفسه يجب أن لا يكون هناك تمويل مباشر للقطاع العام في التمويل من الجهاز المصرفي بل يجب أن تكون الإيرادات الحكومية كافية لتغطية النفقات الحكومية.

إن انعدام هذا الشرط يضعف من فعالية السياسة النقدية في بلوغ استهداف التضخم، حيث يجد البنك نفسه عاجزاً عن الوفاء بأهدافه المعلنة⁷.

ب. امتلاك استهداف وحيد.

يتمثل الشرط الثاني لتبني سياسة استهداف التضخم انعدام استهدافات إسمية أخرى تتعارض وتحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل كالأجور، مستوى التشغيل، أو سعر الصرف الإسمي، ويعني هذا الشرط توفر واحد ووحيد لهذا الإطار الحديث لإدارة السياسة النقدية يتمثل في معدل أو مدى مستهدف محدد لفترة زمنية محددة، فعندما تختار الدولة نظام لسعر الصرف الثابت تكون غير قادرة على بلوغ معدل التضخم المستهدف وسعر الصرف الثابت في نفس الوقت، ذلك لأن تحديد معدل سعر صرف العملة المحلية مقابل عملة الربط في دولة أخرى يترتب عليه قبول صانعي السياسة النقدية داخل الدولة بمعدل التضخم في الدولة الأخرى كمعدل

مستهدف للتضخم، وعندما يحدث انخفاض في سعر صرف عملة دولة يؤدي ذلك لارتفاع أسعار الواردات من الخارج مثلاً، ويؤدي ذلك لارتفاع معدل التضخم محلياً وهو ما يتعارض مع سياسة استهداف التضخم⁸.

ج. وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم.

يجب أن تكون هناك علاقة مستقرة يمكن التنبؤ بها بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، كما يتوجب على السلطة النقدية أن تكون قادرة على التنبؤ بالتضخم وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه والتحكم فيه وفقاً للمعلومات المستقبلية المتاحة وذلك من خلال بناء نموذج ديناميكي قادر على تحديد حجم الانحرافات عن المسار المحدد وإعطاء فاعلية أكبر لأدوات السياسة النقدية من أجل إعادته إلى مستواه أو مداه المحدد وتصحيح الانحرافات في الوقت المناسب⁹.

3. مزايا وعيوب سياسة استهداف التضخم.

1.3. المزايا¹⁰:

- ✓ يساعد على تعزيز الكفاءة الاقتصادية والنمو على المدى الطويل باعتبار استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية؛
- ✓ التخفيض من معدلات التضخم العالية التي تجعل النظام المالي هش؛
- ✓ البساطة والوضوح ما يجعلها سهلة الفهم لدى الجمهور؛
- ✓ يتيح استهداف التضخم حرية أكبر للسلطة النقدية لمواجهة التقلبات الدورية؛
- ✓ يعتبر استهداف التضخم المحفز لإحداث تغيير مؤسسي بإعطاء البنك المركزي استقلالية أكبر وتحريره من الضغوط السياسية مما يمكنه من بلوغ أهدافه المسطرة؛
- ✓ خلق الشفافية والثقة وتفهم أكبر لكافة عملاء السوق لتوجهات السياسة النقدية.

2.3. العيوب¹¹:

- ✓ إن استهداف التضخم سيكون صارماً مما يؤدي للحذر الشديد وبالتالي عدم استقرار الناتج المحلي وانخفاض معدل النمو على المدى القصير؛
- ✓ تسبب مرونة سعر الصرف التي يتطلبها استهداف التضخم عدم الاستقرار المالي؛

✓ يضعف استهداف التضخم من مسؤولية البنك المركزي بسبب التباطؤات الطويلة لأدوات السياسة النقدية في السيطرة على التضخم خاصة على المدى القصير؛
✓ تواجه معظم الدول النامية اتساع في الانحرافات عن هدف التضخم بسبب بعض الأخطاء الناجمة عن صعوبة التنبؤ بالتضخم مما يضعف من مصداقية البنك المركزي.

ثانيا: تقييم تجربة سياسة استهداف التضخم في الجزائر.

سنحاول من خلال هذا الجزء التطرق إلى اسقاط بعض الشروط الأولية والعامة لسياسة استهداف التضخم على الجزائر، ثم بعد ذلك عرض التجربة الحديثة للجزائر في تطبيق هذه السياسة وتقييمها.

1. اسقاط شروط استهداف التضخم على الاقتصاد الجزائري:

1.1. استقلالية بنك الجزائر:

سنحاول معرفة مدى استقلالية بنك الجزائر من خلال القوانين التي حكمت تأسيس بنك الجزائر وحددت مهامه مثل قانون النقد والقرض 10-90 و 11-03.

أ. من حيث سلطة الحكومة في تعيين الأعضاء:

إن إدارة بنك الجزائر يترأسها محافظ يساعده (03) نواب يتم تعيينهم بمرسوم رئاسي لمدة (06) سنوات للمحافظ و(05) سنوات للنواب إلا أن الأمر 11-03 قد ألغى هذه المادة، كما يتم إنهاء مهامهم بمرسوم رئاسي في حالتين فقط : العجز الصحي الذي يثبت بواسطة القانون والخطأ الفادح، ومن مهام محافظ بنك الجزائر ما يلي:

- تمثيل الدولة في المحافل الدولية أمام الهيئات المالية الدولية والبنوك المركزية الأجنبية؛

- يمضي باسم بنك الجزائر كل الاتفاقيات والميزانيات وحسابات الميزانية؛

- ينظم مصالح البنك ويحدد نشاطاته؛

- يحدد مهام وسلطات نوابه وغيرها من المهام الأخرى¹².

ب. من حيث إدارة السياسة النقدية:

بعد الإصلاح النقدي 1990، تم تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر في 2003 بالأمر رقم 03-

11 المتعلق بالنقد والقرض حيث تنص المادة 35 >تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض

والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد>>.

فمن خلال ما سبق فقد أعطي لبنك الجزائر الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية وذلك بالتنظيم، التوجيه والمراقبة بكل الوسائل الملائمة¹³.

ج. من حيث درجة التدخل في الحكومة:

يتم استشارة بنك الجزائر حول كل مشروع قانون أو نص يتعلق بالمالية والنقد، كما يخول له تقديم اقتراحاته للحكومة في كل ما يراه ايجابيا على ميزان المدفوعات، حركات الأسعار، وضعية المالية العامة وكل ما يراه مهما لتطوير الاقتصاد، ويقوم بنك الجزائر أيضا بإعلام الحكومة بكل ما يخل الاستقرار النقدي ويمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية والإدارات المالية أن تمده بالإحصاءات والمعلومات والتي يراها ضرورية لمتابعة وفهم الوضعية الاقتصادية للبلاد¹⁴.

د. من حيث مساءلة البنك:

تم تحديد عدة نقاط منها ما تعلقت بالسر المهني أو في حالة ارتكاب أخطاء جزائية.

كما نجد العديد من الدراسات التي قامت على دراسة مدى استقلالية البنوك المركزية اجتمعت على

مجموعة من المعايير، ولقياس مدى استقلالية بنك الجزائر تم اسقاط هذه المعايير على الأمر 11-03 والموضحة في الشكل التالي¹⁵:

الشكل(1): قياس مدى استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 11-03.

الدرجة الترتيبية	الوزن	توصيف المتغير
0,345	0,2	- المحافظ ا
0,00		1. فترة الوظيفة
0,00		2. تعيين الحافظ
0,86		3. الرفض أو الطرد
1,00		4. هل تقمص المحافظ وظائف أخرى في الحكومة؟
0,666	0,15	- صياغة السياسة النقدية ا

0,6	0,15	- الأهداف
0,2452	0,50	الحدود على الإقراض

المصدر: مرجع سابق.

من خلال الجدول أعلاه تبين أن درجة استقلالية بنك الجزائر 0,46 وهو ما يبين أن الأمر 03-11 عمل على إعادة بعض صلاحيات بنك الجزائر بعد ما أدى صدور الأمر 01-01 إلى خفض درجة استقلالية السلطة النقدية، وبصفة عامة أعطى قانون النقد والقرض والأموال المعدلان له درجة استقلالية معتبرة لبنك الجزائر بالرغم من التفاوتات في درجتها¹⁶.

2.1. الإعلان عن معدل معين للتضخم: فحسب هذا الشرط فإن التوجه نحو استئناف التضخم العالمي ابتداء من السداسي الثاني من 2009 وخاصة في الدول الناشئة أدى بمجلس النقد والقرض إلى تحديد هدف التضخم الذي حدد ب 4% لسنة 2010 حتى ولو كان هذا الهدف ضمنياً، إلا أنه وفي السنوات التي تليها كان هناك إعلان واضح في تقارير البنك المركزي عن معدل للتضخم المستهدف والذي قدر ب 4% للسنوات 2011، 2012، 2013¹⁷.

3.1. الهدف الأولي للسياسة النقدية هو استقرار الأسعار بعد تعديل (ماي 2009) للإجراء التنظيمي المتضمن أدوات تسيير السياسة النقدية، أدخل التعديل القانوني في هذا المجال في أوت 2010 استقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية التضخم مع الحفاظ على الأهداف الكمية الأخرى كسعر الصرف والمجمعات النقدية¹⁸.

4.1. توفر البيانات : يتعين على البنك المركزي الذي يريد أن يتبع سياسة استهداف التضخم اصدار تقارير ومطبوعات رسمية ودوريات وبيانات عن الوضعية المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية والنقدية التي لها تأثير على معدل التضخم، كما يعتبر بنك الجزائر أحسن بكثير من بنوك دول أخرى، حيث أنه يقوم بنشر تقارير شهرية وسنوية حسب ما نصت عليه المادة 109 من قانون 90-10¹⁹.

5.1. تحديد توقعات التضخم : يستخدم نظام استهداف التضخم التوقعات بصفة آلية بسبب طبيعة النظرة المستقبلية في تحديد المعدل المستهدف، تغير السلطة النقدية في أدوات السياسة النقدية قبل ارتفاع معدل التضخم عن المعدل المستهدف وفي حالة الاختلاف بين المعدلين تتخذ هذه السلطة اجراءات وقائية لإزالة الفجوة بينهما²⁰.

وقد عزز بنك الجزائر التوقعات ذات الأجل القصير لمعدل التضخم بواسطة نموذج من نوع ARIMA ويتبين أن الخصائص الإحصائية لهذا النموذج تمتاز بالصلابة فيما يخص تطابق النموذج النظري المعتمد

وتوزيع المعايينات المستعملة في تقرير معالم النموذج بشكل كامل، حيث تم التأكيد من صلابة هذا النموذج من خلال الاختبارات الإحصائية فعلى سبيل المثال لم يختلف توقع متوسط التضخم النقدي لنهاية 2010 عن معدل التضخم الفعلي المحسوب من طرف ONS إلا ب 0,1 نقطة مئوية، بالتالي بقي متوسط التضخم السنوي في تناغم مع التوقعات على المدى القصير²¹.

من خلال تقييمنا لمتطلبات استهداف التضخم تبين أن أغلب الشروط العامة لاستهداف التضخم محققة وهو ما يجعلنا نستنتج أن السلطة النقدية تعتمد استهداف التضخم على المدى القصير، وما ساعد على ذلك هو معدلات التضخم المنخفضة خلال 10 سنوات الماضية، حيث اعتبر صندوق النقد الدولي أن الجزائر من الدول التي تقوم باتباع استهداف التضخم من نوع Targeting Inflation Lite ذلك لأن الجزائر يدير سعر صرف العملة بطريقة مرنة، وتتم عملية استهداف التضخم في الجزائر عن طريق امتصاص فائض السيولة باستخدام أدوات السياسة النقدية غي المباشرة مثل تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة والاحتياطي الاجباري²².

2. عرض وتحليل السياسة النقدية المستهدفة للتضخم في الجزائر.

تعتبر تجربة الجزائر في تطبيق سياسة استهداف التضخم من التجارب الحديثة جدا مقارنة مع بعض الدول النامية التي باشرت هذه السياسة قبل أكثر من 10 سنوات، حيث أعطت الأحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010 (الأمر رقم 04-10 المعدل للأمر 11-03)، المتعلقة بالنقد والقرضارساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية مبرزة ضرورة استهداف التضخم²³.

وعليه فقد أدت أهمية تنبؤ التضخم ومراقبته منذ 2010 إلى قيام بنك الجزائر بتطوير أداة ملائمة تستجيب إلى انشغال تبني نظرة استشرافية، ويعرف هذا النموذج بنموذج أحادي المتغير للسلاسل الزمنية والذي يأخذ بعين الاعتبار الذاكرة الموفرة من قبل السلسلة التاريخية الشهرية لمؤشرات الأسعار عند الاستهلاك حيث كان يهدف التنبؤ بمعدل التضخم في البداية على المدى القصير أي التنبؤ الشهري لتطورات على مدى سنة واحدة، ثم بعد ذلك عمق بنك الجزائر تحليل محددات التضخم تدعيما لوضع نموذج تنبؤ التضخم على 24 شهرا بدأ من سنة 2012²⁴.

وبناء على ما سبق فإن سنة 2010 تعتبر فترة انتقالية لتبني سياسة استهداف التضخم، حيث اتخذ بنك الجزائر الاجراءات التالية:

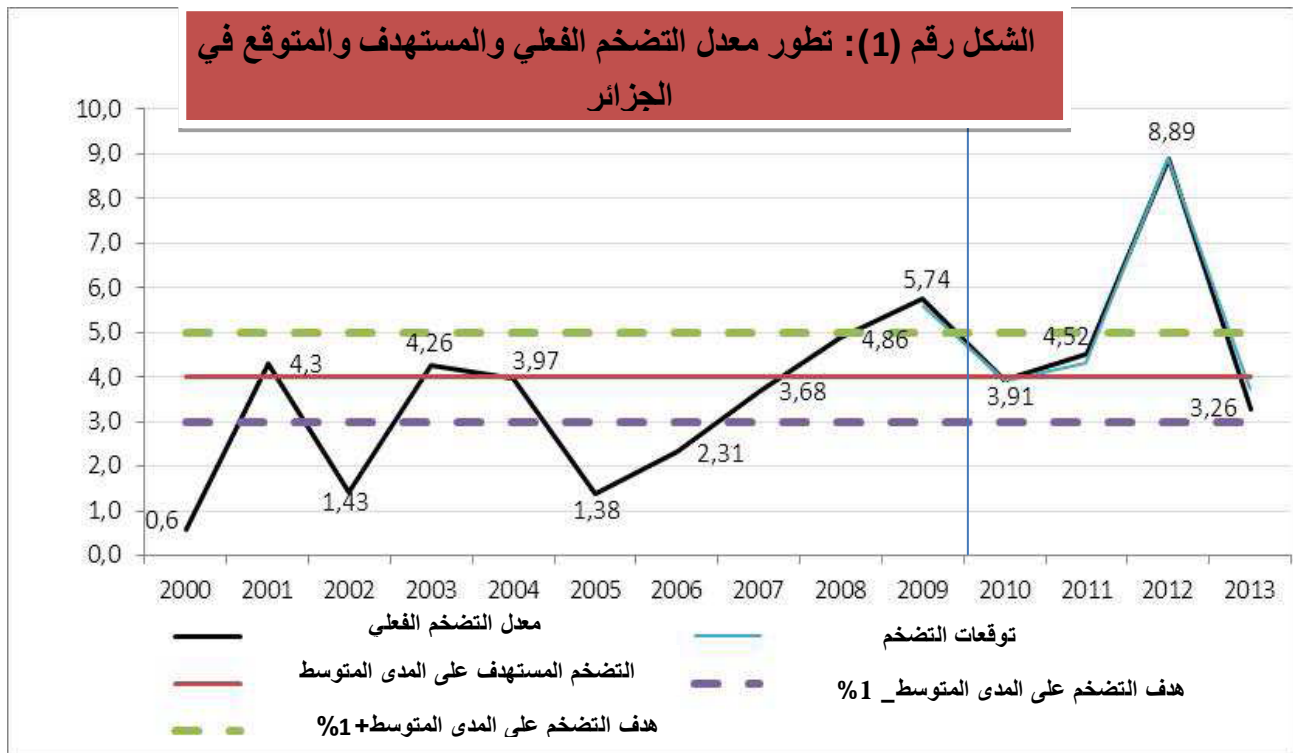
- تم اختيار مؤشر أسعار الاستهلاك (للجزائر الكبرى)، باعتباره المؤشر الذي يتمتع بسهولة كبيرة للمتابعة والقراءة الواضحة لدى الجمهور؛
- معدلات التضخم المستهدفة للأعوام 2011، 2012، 2013 هي 4%، 4%، 4% على التوالي؛
- تم تحديد نطاق السماح بتقلب معدل التضخم الفعلي بنحو 1% مقارنة بالمعدل المستهدف؛
- معدلات التضخم المتوقعة لسنوات 2011، 2012، 2013 هي 4,57%، 8,86%، 3,14% على التوالي.

ويمكن تلخيص التجربة الجزائرية في الجدول (2) والشكل (1):

الجدول (02): مقارنة بين معدل التضخم الفعلي والمستهدف خلال الفترة (2011 - 2013).

السنوات	معدلات التضخم المستهدف	معدل التضخم المتوقع	معدل التضخم الفعلي	الانحراف
2010			3,91	
2011	4%	4,57%	4,52	0,52
2012	4%	8,86%	8,89%	4,89
2013	4%	3,14%	3,26%	0,74

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مجموعة من المصادر: (تقارير البنك الجزائري 2010، 2011، 2012، 2013)، والديوان الوطني للإحصاء.



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سابق، ص: 179.

من خلال قراءة الجدول (2) والشكل (1) تبين لنا أن هذه الفترة الانتقالية نحو تطبيق سياسة استهداف التضخم مبنية على مجرد التوقعات فالذي تمت ملاحظته هو أن توقع التضخم على المدى القصير أخذ أهمية خاصة في هذا الصدد حيث أن كل التنبؤات التي قام بها بنك الجزائر لمعدلات التضخم كانت قريبة بشكل كبير لمعدلات التضخم، وبالتالي فإن التضخم السنوي للمتوسط بقي في تناغم مع التوقعات على المدى القصير.

أما في ما يخص تقييمنا للانحراف نلاحظ تذبذب كبير خلال السنوات محل الدراسة، فبعدما كان الانحراف سنة 2011 (0,52 %) أي في نطاق السماح بتقلب معدل التضخم الفعلي _ + 1% ارتفع الانحراف ليبلغ 4,89 بسبب ارتفاع معدل التضخم ل 8,89%، ويرجع هذا التذبذب إلى عدم وجود تنسيق بين أدوات السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم من جهة، وامتلاك استهدافات اسمية أخرى كسعر الصرف مما ضعف فعالية هذه السياسة في تقليص الفجوة بين التضخم المستهدف والتضخم المتوقع في الوقت المناسب، هذا وقد عرفت سنة 2013 عودة لاستقرار الأسعار حيث تم تخفيض الانحراف إلى 0,74 بسبب تدخل البنك المركزي بأدوات السياسة النقدي غير المباشرة لامتناس فائض السيولة الهيكلية.

الخاتمة:

مما سبق يمكن القول أن استهداف التضخم من الاستراتيجيات الحديثة التي تبنتها الجزائر لاحتواء معدل التضخم ومواجهته، حيث بينت الدراسة أن معظم الشروط العامة لاستهداف التضخم التي يجب أن تتوفر في كل دولة يمكن القول أنها طبقت هذه السياسة متوفرة في الجزائر، في حين تبقى معظم الشروط الأولية والأخرى غير متوفرة وهذا ما حال دون التطبيق الجيد والفعال لهذه السياسة الحديثة، خاصة مع ارتفاع أسعار السلع سنة 2012 والذي ارتفع معه معدل التضخم وكذا الانحراف وهذا ما شكل تحد كبير من أجل البقاء ضمن نطاق الاستهداف.

وحتى يتم تفعيل أكثر لسياسة استهداف التضخم في الجزائر نقترح ما يلي:

- ✓ اعطاء استقلالية أكبر لبنك؛
- ✓ امتلاك هدف وحيد يتمثل في استقرار الأسعار وعدم اعتماد أهداف إسمية أخرى تؤثر على استقرار الأسعار في الأمد الطويل كاستهداف سعر الصرف، والتشغيل؛
- ✓ عدم قيام الحكومة بتمويل العجز الموازني بإصدار النقود، خاصة في حالة جمود الجهاز الانتاجي؛
- ✓ تبني السلطة النقدية استقرار الأسعار في الأجل الطويل بدل القصير؛
- ✓ محاولة التنسيق بين السياسة النقدية وباقي السياسات الأخرى؛
- ✓ احداث إصلاحات هيكلية من أجل التحكم في الأسباب غير النقدية المنشئة للتضخم.

الهوامش والمراجع:

- ¹ شوقي جباري، حمزة العوادي، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة لتجارب (البرازيل، شيلي، وتركيا)، رؤى استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، أكتوبر 2014، ص: 76.
- ² توفيق عباس عبد عون، صفاء عبد الجبار علي، تقييم سياسة استهداف التضخم في بلدان مختارة، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 9، العدد 2، العراق، 2011، ص: 65.
- ³ دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2015، ص: 142.
- ⁴ Frederic S Meshkin, "Inflation targeting in Emerging market countries", American Economic Review, Vol 90, No2, may 2000, p105.
- ⁵ بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 / 2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، شتاء 2008، ص 45.
- ⁶ شوقي جباري، حمزة العوادي، مرجع سابق، ص 77.
- ⁷ رجاء عزيز بندر، دراسة بعنوان: استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي، بدون تاريخ، ص 7.
- ⁸ طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية: دراسة حالة الجزائر للفترة 1994 / 2003، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2004 - 2005، ص 110.
- ⁹ صفاء عبد الجبار الموسوي وآخرون، قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، السنة غير مذكورة، ص 33.
- ¹⁰ اسماعيل أحمد الشناوي، استهداف التضخم والدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة عين شمس، 2004، ص: 20.
- ¹¹ توفيق عباس عبد عون، مرجع سابق، ص: 67.
- ¹² بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 90-10 والأمر 03-11، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012، ص: 107.
- ¹³ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، ص: 178.
- ¹⁴ بحوصي مجدوب، مرجع سابق، ص: 107.
- ¹⁵ دبات أمينة، مرجع سابق، ص: 205.
- ¹⁶ جديني ميمي، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، السنة 2005-2006، ص: 149.
- ¹⁷ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، ص: 180.
- ¹⁸ نفس المرجع، ص: 185.
- ¹⁹ دبات أمينة، مرجع سابق، ص: 2009.
- ²⁰ طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 117.

²¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، مرجع سابق، ص: 185.

²² دبات أمينة، مرجع سابق، ص: 210.

²³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، مرجع سابق، ص: 157.

²⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سابق، ص: 203.